لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة؟

ترجمة[1]: د. محمد المهدي وفيق السائح
دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية - جامعة اليرموك/ الأردن

الحلقة (٢)

القسم الثالث: السلع العامة مثل: السلع التضامنية Public goods as solidarity goods

عندما تناقش السلع في سياق نظريات العدالة الاجتماعية، فإن هناك منهجين محوريين: فمن ناحية قد يلجأ الفرد إلى السلع بشكل عام كوسيلة مجدية للأفراد؛ لوضع خطة الحياة الخاصة بهم، وتحقيق حياة كريمة لأنفسهم، وعلى الرغم من أن (John Rawls) يقترح ملء قائمة بمجموعة من السلع المختلفة، مثل: نظام الحريات، والوسائل الاقتصادية، وفرص الحصول على مراكز جيدة، واحترام الذات، وعلى الرغم من أن (John Rawls) يوضح أن تقييمه لهذه السلع يتعلق بالقدرات الأخلاقية الأساسية للمواطنين، إلا أن اهتماماته الرئيسة هي السلع التي يمكن للأفراد استخدامها. ومع ذلك فإن السلع التي تعتبر وسائل مجدية للأفراد لتحقيق حياة كريمة لا تزال قيد الاهتمام. وعلى النقيض من هذا المنهج (قائمة السلع) فإن مجموعة السلع الجماعية ما زالت قيد المناقشة، ولكن أي من هذه السلع تعد سلعا على أساس اجتماعي؟ قد تكون نظرية (Walzer) للعدالة مثالا على ذلك، فبعض السلع تستحق المعنى السابق (أي أن توسم بالسلع الاجتماعية) عندما يشارك الأفراد رأيهم في هذه السلعة، وأنها تتضمن حقا مبادئ التوزيع العادل، أو أنها مصنفة على أساس أنها سلع رفاهية تدعم وتعزز الأسوأ حالا في المجتمع.

[1] Why societies need public goods, Prof. Angela Kallhoff, Taylor & Francis, Critical Review of International Social and Political Philosophy] Vol. 17, No. 6, 635-651, on [14 Apr 2014], https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13698230.2014.904539.
الباحث (Angela Kallhoff) أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا/ النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة.

وبخلاف كلا التفسيرين، فإن السلع العامة تضيف مبدأ يفتقر إليه كلا التفسيرين، فهي سلع جماعية، وما زالت سلعا تتسم بإمكانية الوصول إليها (الانتفاع بها) دون تمييز، كما أنها ما زالت تتسم بعدم إمكانية التنافس بالنسبة للمستوى الأساسي للعرض، فإن كانت متاحة بإطلاق، ستكون متاحة لكل المواطنين، أي أنها لن تقتصر على مجموعة مختارة، ونتيجة لهذا فإن السلع العامة تعزز الاندماج الاجتماعي والإحساس بالتضامن، ولها تأثير فوري ومباشر ضد حالة الفصل العنصري الموجودة في المجتمع.

ومن الأمثلة التي توضح هذه المسألة، الأحداث التي يتم بموجبها التحول من سلعة خاصة (exclusive) إلى سلعة عامة، ومن ذلك: النقل العام، حيث تمثل مقاطعة مواصلات النقل العام (الحافلات) في مونتغمري، ألاباما مثالا على الانتقال من حالة العزل إلى السلعة العامة. كما تم ذلك أيضا في الولايات المتحدة، من خلال العديد من أحداث مقاطعة الحافلات، حيث نجح النشطاء السود ومن بينهم (Martin Luther King) –نجحوا– تدريجيا في إنهاء حالة الفصل العنصري، ففي الثالث عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1956م، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن قوانين المدينة المتعلقة بالجلوس في الحافلات، والتي تلزم بالفصل بين مقاعد الأشخاص السود ومقاعد الأشخاص البيض تنتهك التعديل رقم (١٤)، ويمثل هذا الحدث واحدا من أكثر الجهود المضنية والمنسقة في تاريخ حركة الحقوق المدنية، والتي يظهر فيها التحول إلى السلعة العامة، ألا ترى أن الحافلات العامة في وقتنا المعاصر يظهر فيها أبرز سمتين من السمات المحددة للسلع العامة وهما:

- انتفاء أية قيود على الانتفاع (الوصول المفتوح: open access).
- والانتفاع المتاح لكل أحد (the basic availability condition).

أما هذا المثال فهو قريب جدا من المثال محل الاختبار العام لحجة الدراسة المذكور آنفا، والمتمثل في إجراء مقابلة بين إنشاء طريق عام وبين إنشاء طريق خاص. ولفهم أفضل: تفترض الدراسة وجود حالة تستدعي إنشاء طريق معين، وأنه لم يتم البدء بإنشاء هذا الطريق، فعلى رأي الباحثين في الاقتصاد السياسي: من غير المرجح أن يتم إنشاء هذه الطريق باعتبارها طريق عام، بينما يقدم الباحث (Little: 2002) نقدا لهذا الطرح من ناحية وجود العديد من أوجه القصور في طرح المثال، وأهمها: الافتقار إلى مؤسسة قد يكون لها دور في التخفيف من أعباء عملية الإنشاء ودعمها عن طريق التمويل العام. وبعد توضيح دلالة

التضامن في هذا القسم، فإن إجراء اختبار حول إنشاء الطريق ودعمه والإنفاق عليه بشكل كاف أم لا يتطلب مناقشة الأثر الشامل لهذه الطريق، فإن كانت الطريق ذات أهمية بالنسبة إلى الأفراد من ناحية أنها تربطهم بأماكن أعمالهم، فسيكون الأمر مندرجا تحت التضامن، والذي يدفع الأفراد باتجاه الاستثمار فيها (أي: المشاركة في تمويلها). ومع ذلك فإن الانتفاع بالطريق ما زال مقتصرا على الأفراد الذين يملكون المركبات، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن تفعيل منظومة التضامن يساهم بشكل أكبر بتسويغ العمل لإنشاء خط سكة الحديد، حتى لو كانت التذاكر جزءا من نظام التحصيل المالي، على أن تكون قيمة التذاكر منخفضة وفقا لمبدأ التضامن المشار إليه.

وحتى تتضح العلاقة بين وجود مجموعة من السلع العامة وبين العدالة الاجتماعية، فإنه ينبغي التنبيه إلى أمرين، أولهما: ليس بالضرورة أن يكون الاندماج الاجتماعي هو نفسه مع كل نوع من أنواع السلع العامة، فهناك بعض أنواع السلع العامة الأساسية التي تستحق اهتماما خاصا في مناقشة العدالة الاجتماعية، وثانيهما: ضرورة المحافظة على السلع العامة وتوفيرها –على الأقل إلى حد ما– عن طريق التمويل العام، فشروط الانتفاع المتاح العادلة (fair access conditions) لن تتحقق ما لم تتم المشاركة في أعباء تمويل السلع العامة عن طريق العدالة الضريبية، أو مفاهيم الملكية الخاصة المتعلقة بالسلع العامة، فالسلع العامة لن تكون أساسا من أساسيات التضامن (structures of solidarity) إلا إذا تحققت المساواة الحقيقية في العرض (عرض السلع العامة بين الأفراد)، بالإضافة إلى العدالة في توزيع أعباء التمويل.

القسم الرابع: السلع العامة.. سلع التواصل Public goods as connectivity goods

يمكن تحديد النوع الثاني من الآثار الجانبية الإيجابية للسلع العامة على خلفية مناقشة: أنماط الارتباط في الفلسفة السياسية، فالسلع يسيرة المنال، والتي يمكن الانتفاع بها من قبل جميع أفراد المجتمع توفر عالما مشتركا، فهذا التأثير يعد واضحا –بشكل خاص– في السلع العامة المحلية، والبنية التحتية، ووسائل الإعلام، فالأماكن العامة، والمناظر الطبيعية تستقطب الأفراد على اختلاف أصنافهم، كما أن وسائل الإعلام والشبكة العنكبوتية توفر منصة للأفراد على اختلاف أعراقهم وثقافاتهم، وتمكنهم من التواصل فيما بينهم، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن هذه العوالم المتقاطعة، والأماكن المشتركة الحقيقية أصبحت أكثر أهمية من تلك الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد على أرض الواقع، وفي هذا السياق، فإن

(Taylor: 2002) ينص على ما يلي : "تزداد أهمية المساحات من هذا النوع في المجتمع المدني الحديث، حيث يتفاعل عدد كبير من الناس مع بعضهم البعض، مع أن كل واحد منهم لا يعرف الآخرين، ولا يتعامل معهم، إلا أنهم يؤثرون على بعضهم البعض، مما يشكل السياق الذي لا مفر منه لحياة مشتركة فيما بينهم" .

تساهم اللقاءات بين الأفراد في نطاق الفضاء العام (مثل : عالم الانترنت) في إحداث نوع مختلف من الوعي، فكل فرد يعلم أن الأفراد الآخرين يشاركون في الفضاء العام، وأن كل فرد يدرك تماما أن كل فرد له نفس الحق في القيام بذلك، بل إن الأفراد يقرون ويعترفون لبعضهم البعض بأن لهم حق متماثل في المشاركة في هذا الفضاء، فهذا النوع من الوعي المتبادل ليس بالضرورة أن يكون مستحيلا أو صعبا، كما في حالة الاعتراف بتقدير الشخص الآخر في هذا العالم المشترك في الأحداث المتقاطعة، فليس ذلك بالأمر الصعب، ومع ذلك فقد ينظر إلى هذا التفسير على أنه أكثر واقعية من بين الخيارات الحقيقية للأفراد المختلفة أعراقهم وثقافاتهم في تواصلهم مع بعضهم البعض في الفضاء العام، وهذا يتوافق مع تعليق (Rosenblum) الخاص بسياسة تقدير الآخرين ومطالبها في الحياة اليومية : "بحسب التعريف فإن سياسة التقدير تسعى إلى تغيير سلوك الآخرين، فهي تبحث عن شهادات محددة من التقدير أو الاحترام، ولا تكتفي بالعفوية السلسة، فهذه السياسة توجه الناس وتطالبهم أن يقدروا الآخر تقديرا حقيقيا يتناسب مع تقديره لنفسه[1]، ولكن إذا انتقلنا إلى أرض الواقع (منصات التواصل) حيث التفاعلات اليومية بين الأفراد، فإنه من المحتمل أن يكون تقدير الآخرين أمرا ليس له وجود في الحقيقة؛ لأن ذلك أمر صعب للغاية . يتطلب الأمر انضباطا ذاتيا كبيرا؛ لمنع القيام بأي إجراء معين، أو أية إيماءات يعتبرها أعضاء المجموعة انتقاصا أو تقليلا من تقديرهم لذاتهم، كما أنه يتطلب تعديلا في سلوك الأفراد على نحو يظهر الاهتمام بالآخرين، ويكون بمثابة دليل كاف على ذلك الاهتمام .

يبين (Rosenblum) أن الأفراد لا يرغبون دوما في انضمامهم إلى مجموعات التواصل الاجتماعي، بل إنهم يعزفون عن التواصل الظاهر على نحو متعمد عند التنقل في الصفحات العامة، وهذا يمثل حجة أخرى ضد المبالغة في النشر في المواقع العامة للأفكار المثالية : مثل احترام الذات، أو تقدير الآخرين، أو

[1] - بعبارة أخرى: لا تكتفي سياسة تقدير الآخرين أن يتم تقديرهم بشكل عفوي، فهي تفترض ضرورة تقدير الآخر بحسب المكانة التي يرى نفسه فيها.

اجتماعية التواصل، بعبارة أخرى: يساهم استكشاف السلع العامة كسلع التواصل (شبكات التواصل الاجتماعي) في التعرف على مفهوم متوسط المستوى، حيث يقع بين مفهوم متواضع (متدني) للتواصل يعتمد بشكل حصري على تنظيم النزاعات بين الأفراد، وبين مفهوم مثالي يعتمد على المثل العليا والترابط بين الأفراد.

وبشيء من التفصيل، فإن اعتبار السلع العامة كسلع تواصل يتلاءم مع المطالبة بوجود الأساس المادي للمنتدى العام، ويمكن تعميم هذه المطالبة التي تم صياغتها بالفعل، ومناقشتها في نظريات المنتدى العام. قدم (Habermas) منهجا للمطالبة لإنشاء منتدى عام، وافترض أنه من الأمور المهمة أن يلتقي الأفراد كأحرار ومتساويين حتى يتسنى لهم تشكيل منتدى عام، ويكون بمثابة فضاء عام للتداول والتواصل فيما يتعلق بالعناصر ذات الاهتمام المشترك، كما أنه يعترف بدور الصحافة في هذه العملية المتعلقة بتشكيل جمهور المنتدى، أدرك (Habermas) في المسودات الأولى لنظريته أن المنتدى العام يحتاج إلى ظروف مناسبة توفرها المجلات التي توزع بين المواطنين. بشكل عام: تساهم السلع العامة في هذه التجربة كتعبير واضح عن الإنصاف (أو المساواة) داخل المجتمع، كما أنها تدعم الوعي المتبادل للمواطنين كأفراد يتمتعون جميعا بمجموعة متساوية من المتطلبات الأساسية. تكررت أهمية وسائل الإعلام المطبوعة التي تتسم بخصائص السلع العامة على ما يرى (Michael Warner) لدى استكشافه نشأة المجال العام في القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة، وقد بين أن دور النشر تلعب دورا رئيسا.

يبدو أن الشبكة العنكبوتية هذه الأيام تشبه الكتب والمجلات، ففيما يتعلق بهذه الوسائط الجديدة، فإن (Sunstein) يرى أنه لا ينبغي الاستهانة بأدوار الشبكة العنكبوتية والتلفاز وتأثيرها على عموم الجيل المعاصر.

باختصار: فإن بعض السلع العامة تعمل كسلع للتواصل؛ لأنها تحدث تأثيرا مزدوجا، فهي تدعم العدالة والمساواة من جهة، وتعمل في الوقت نفسه كأساس مادي[1] يسهل عملية المشاركة والتبادل بين الأفراد. تركز نظرية (Habermas) المتعلقة بعموم الناس (Public: الجمهور) على ما يمكن تسميته: نخبة الجمهور أو نخبة عموم الناس (crown of the public)، وهم أولئك الأشخاص المشتركين

[1] - ويرجع ذلك إلى المساواة في قيود الدخول المنخفضة (entrance barriers) أو الرسوم المنخفضة بعبارة أخرى.

في المنتديات العامة (أعضاء) والذين يتبادلون الحوارات والحجج في المسائل ذات الاهتمام المشترك، أما نظرية السلع العامة فتركز بدلا من ذلك على القاعدة الجماهيرية، وهذا يعني : أن بعض السلع العامة تزود (تدعم) البنية المادية بجمهور مفعم بالحيوية (باحتياجات عامة وحيوية) حتى يتسنى للسلع العامة تجديد نفسها، أضف إلى ذلك : أنها توفر مجالا رحبا للعلاقات بين الأفراد المختلفة أعراقهم وثقافاتهم، حيث يمكن من خلاله معرفة بعضهم بعضا، كما أنهم يتمتعون بالعرض نفسه للمشاركة في السلع العامة .

وعند هذا المقام، فإنه من المناسب العودة إلى مثال الاختبار المتعلق بهذه الدراسة وهو : مقابلة الطريق العام مع الطريق الخاص، فهل من مصلحة المجتمع إنشاء الطريق كطريق عام حتى يساهم في تعزيز التواصل بين الأفراد؟ ومرة أخرى ستُعتمد إجابة محددة على طرح محدد، فإذا ما كان الطريق خاصا لمالك واحد ومقتصرا عليه، فإن ذلك لن يساهم في التواصل المنشود، أما المثال المقابل فهو الطريق العام، (وحتى تتضح الصورة أكثر) سنفترض أن المثال المقابل هو : إنشاء ملعب للأطفال، حيث أنه مكان يتاح فيه التواصل بين الأفراد، وأن المجتمعات بثقافاتها المختلفة تنتفع به، فالأمر ببساطة : إنه ميدان عام يمكن استخدامه في الأنشطة الإبداعية . كما يمكن طرح منهج آخر للتعامل مع المشكلة، فعندما تعتبر الطرقات جزءا من البنية التحتية، فإن إمكانية الانتفاع الإجمالية من هذه البنية التحتية تعتبر مهمة؛ من أجل توليد ظرف (أو حالة) يتمكن فيه الأفراد من التنقل بحرية، دون حرمان أي فرد آخر من القيام بذلك . من الواضح أن الطرق ليست مثالا واضحا لدعم وتعزيز التواصل بمفهومه الواسع، ومع ذلك فإنه من الممكن القول على أقل تقدير : الطرق الخاصة تعيق نظاما ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى تواصل المواطنين بعضهم مع بعض .

القسم الخامس : السلع العامة كسلع تعريفية

ساهم (Judt) في الآونة الأخيرة في إعادة عرض السلع العامة من زاوية مختلفة، فقد عرضها باعتبارها "تصورات واضحة للهوية الجماعية"، فبينما يغطي كتابه (ILL FARES THE LAND) العديد من القضايا المنوعة، فإن إحدى القضايا تركز على تقديس القطاع الخاص (The Cult of the Private) يقول (Judt) : "إن الشبكة الكثيفة للتفاعلات الاجتماعية والسلع العامة قد تم تخفيض مستواها إلى الحد الادنى، ونتيجة لذلك فلقد بدأنا بتفكيك نسيج الدولة"، ومع أنه لا يمكن للسلع

العامة أن توفر الدواء الشافي للعجز الديمقراطي، إلا أنها قد تساهم في تعزيز تعريف المواطنين ببلدهم الأم.

وحتى نتعامل مع هذه الطروحات، فإنه ينبغي اختصار الأفكار في هذا المقام إلى فكرة مفادها: إن السلع العامة قد تساهم في مصلحة المواطنين للمشاركة في الشؤون المشتركة. فالآثار الإيجابية للسلع العامة والمصالح المتوخاة بتوفيرها ليست كيانا متوافقا مع بعضه البعض، بعبارة أخرى: إن هناك العديد من المصالح (أو الآثار الإيجابية) المختلفة والتي تحمل أفكارا حول السلع المشتركة (Common Good) حيث تتعارض مع بعضها البعض. وعلى عكس الصور الأخرى، فإن المعارضة على السلع العامة لا تبدأ من الصفر، بعبارة أخرى: تركز المعارضة على سلع محددة، قد يكون شكلها وأحيانا وجودها على المحك، وعلى وجه التحديد: قد ينخرط المواطنون في نزاع (معارضة) على السلع العامة باعتبارهم منتفعين محتملين، ومشاركين في توفير هذه السلعة، وهذا على عكس المواقف التي لا تحتاج إلى تسوية، فقد يفرض النظام حلا وسطا في مرحلة ما، وعلى وجه التحديد: تحفز المواجهات حول السلع العامة على إيجاد حل وسط، إذ لا يمكن البدء من الصفر، ولكنها تحتاج في النهاية إلى الوصول إلى تحقيق المصالح الأساسية لمجموعات مختلفة من الناس.

إذا كان صحيحا أن المجتمعات تحتاج إلى الرأي والرأي الآخر (وجود المعارضة) فإن السلع العامة تخدم هدفا ذا أهمية مرتبطا بالجانب السياسي: بما أن السلع متاحة لعامة الناس (الجمهور) وأن أعباءها توزع على المواطنين، لذلك فإنه من الممكن أن السلع العامة تدعم وتعزز الالتزام السياسي، أضف إلى ذلك أنه قد تبين أن وجود السلع العامة يعني: إمكانية تطبيق الديمقراطية. ولدى مناقشة الآراء المختلفة، إيذانا بالوصول إلى القرارات النهائية في الشؤون السياسية، فقد لاحظ (Ackerman) و(Fishkin) أن مثل هذا النوع من المناقشات توصل المشاركين إلى تحمل بعض المسؤولية لإيجاد المعالجات والحلول لمشاكل العامة، فهم ينظرون إلى ما هو أبعد من مصالحهم الخاصة عند اتخاذهم أي قرار لتوفير السلع العامة، فعلى الرغم من أن السلع العامة قد تكون سلعا محلية وقد تكون سلعا عالمية، إلا أنه جرت العادة أن يتواجد العديد من صور السلع العامة في المجتمعات المحلية، فالفضاء العام بما هو ذلك الفضاء المتواجد في مدينة معينة، حيث تتوفر وسائل الإعلام والتعليم، وهما أمران يهتم بهما عامة الناس في المدينة، لذلك فإنه

يبدو أن السلع العامة محلا مناسبا لإشراك الأفراد في الشؤون المشتركة في المجتمع، وتحديد السلع العامة المحلية التي يهتم بها عامة الناس.

وفي نهاية هذا القسم، نعود إلى المقابلة بين الطريق العام وبين الطريق الخاص باعتبارها محل الاختبار في هذه الدراسة، فمما يثير الاهتمام أن (Judt) اعتبر الحافلات وسيلة مادية للتعرف على المواطنين، فالطريق ليس محلا لتوليد الآثار الإيجابية، إلا أن وسائل النقل العام وسيلة لتحديد هوياتهم، وبالتالي: فإن توفير وسائل النقل العام (الحافلات والترامات) غير كاف لتحقق الآثار طالما كانت الرسوم المالية مرتفعة للغاية إلى حد لا يتمكن فيه الأشخاص من تحمل تكاليفها. حظيت وسائل النقل العام في (فيينا) بالتقدير والحفاوة (Öffis) وهي اختصار ودي للنقل العام (öffentlicher Verkehr)، فمدينة فيننا ليست مدينة فيينا دون وسيلة النقل العام: الترامات (The Trams).

القسم السادس: إعادة تقييم للآراء التحررية المتحفظة

إذا كان الافتراض السابق المتعلق بالآثار الإيجابية للسلع العامة صحيحا، فإنه ينبغي أن نتناول جانبا آخر متعلقا بنظرية السلع العامة، حيث تم التعبير عنه وتوضيحه من قبل بعض الاقتصاديين الذين لا يفضلون مشاركة الحكومات في توفير السلع العامة بشكل مفرط، فهذا القسم يتناول مرة أخرى الأساس المنطقي للتحرريين الذين يدافعون عن فكرة مفادها: ينبغي على الدولة القومية ألا تشارك بشكل مفرط في القطاع الخاص.

وبعد أن تم إيضاح الواجبات السيادية المتعلقة بالدفاع ونظام العدالة، والتعرف على طبيعة وأسباب ثروة الأمم، يقول (Smith): أما الواجب الثالث والأخير من الواجبات السيادية أو الثروة المشتركة هو إنشاء وصيانة تلك المؤسسات العامة والأشغال العامة، ومع أنها قد تكون على أعلى درجات المنفعة للمجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعتها، فإنه لا يمكن تسديد (استرداد) النفقات لأي فرد، أو أي عدد قليل من الأفراد، وبالتالي: فإنه ليس من المتوقع أن يقوم فرد معين، أو عدد قليل من الأفراد بإنشائها أو المحافظة عليها (صيانتها).

ومن السلع التي ينبغي على المؤسسات السياسية الاهتمام بها وتوفيرها: المؤسسات العامة والأشغال العامة اللازمة لتوفير الدفاع عن المجتمع، وإقامة العدل، ومؤسسات تسهيل عمليات التبادل التجاري في المجتمع، كالطرقات والجسور والقنوات الصالحة للملاحة والمرافئ وما شابه ذلك، وتعزيز عملية التعليم في المجتمع،

أضف إلى ذلك: التأكيد على قيمة هذه القضايا باعتبارها سلعا تخدم التوسع التجاري الحر، وتساهم في إعداد الأفراد للمشاركة في التجارة، ويؤكد (Smith) مرة أخرى على الأساس المنطقي الكامن وراء أطروحة تدخل الدولة، وذكر أنه على الرغم من أن البنية التحتية والتعليم يحققان منافع كبيرة للمجتمع، إلا أنه لن يتقدم أي مستثمر لتوفيرها؛ لأنها ببساطة لن تعود بالنفع المباشر على المستثمرين، وخلص (Smith) إلى ضرورة تدخل الحكومات في المصالح العامة طويلة الأجل والاهتمام بها.

أما (Friedman)، فمع أنه يقف موقفا ضد تدخل الحكومة في مجال السوق، إلا أنه يدافع عن أطروحة التدخل فيما يخص صورا محددة من السلع العامة[1]، حيث أنه دعا إلى توفير الإعانات الحكومية للمدارس الابتدائية وكليات الفنون الحرة[2] (liberal art colleges). ومما عرضه في مقترحه: الحاجة إلى الاستثمار في الانتاجية الاقتصادية للطلبة، وإعادة تقييم للتأثيرات المجاورة فيما يخص السلع العامة الطبيعية، فمما هو معلوم أن تأثيرات الجوار تنشأ عندما يؤثر حدث معين يقوم به أحد الأفراد على أفراد آخرين، دون إمكانية فرض الرسوم عليهم أو تعويضهم، فالتلوث في الممرات المائية (شبكة المجاري) والطرق السريعة، والحدائق العامة والتعليم ما هي إلا أمثلة يناقشها (Friedman) في هذا السياق. وعلى الرغم من أن الحجة المبنية على "تأثيرات الجوار" يمكن أن تكون سببا للحد من النشاط الحكومي، فإنه يمكن أن تكون سببا للتوسع فيه، إلا أنه في الصفحات التي تناولت هذه المسألة، فإنهم يقدمون حجتهم كأساس لضرورة المشاركة الحكومية في توفير السلع العامة، أما حجة (Friedman) والمؤيدة لتدخل الحكومات في العمليات الطبيعية للسوق فتقوم على تصور المشهد بشكل معاكس، بعبارة أخرى: لو لم يحصل تدخل حكومي في السوق فإنه سيترتب على ذلك آثارا اقتصادية سلبية (ضارة)، إجمالا: على مستوى صور السلع العامة التي تم مناقشتها، فإن الآثار السلبية للتدخل في السوق تفوق بكثير الآثار السلبية لعدم التدخل.

---

[1] - غالبا ما يشار إلى حجة (Friedman) على أنها اعتراض على تأثير التنظيم السياسي على مجموعة من الخيارات الخاصة والحريات الفردية، ويتم التعبير عن ذلك من خلال العديد من العبارات: عندما تمنح صوتك يوميا في السوبر ماركت فإنك تحصل على ما منحته صوتك بالضبط، وكذلك يفعل الآخرون، وكذا يقال في صندوق الاقتراع، حيث أنه يفرز نتائج مطابقة دون إجماع، وإجماع السوق التجارية دون مطابقة، وهذا هو السبب في استحسان استخدام صندوق الاقتراع بقدر الإمكان، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تكون فيها المطابقة ضرورية. (Friedman and Friedman 1990, p. 66).

[2] - يشير مصطلح الفنون الحرة بشكل عام إلى الموضوعات أو المهارات التي تهدف إلى توفير المعرفة العامة وتشمل الفنون والإنسانيات والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بدلًا من المواد المهنية أو الفنية.

ومع أن وجهتي النظر عند (Smith) و(Friedman) أنه ينبغي أن تكون الاستثمارات في السلع العامة في الحد الأدنى، إلا أن هناك العديد من الحالات التي لو افتقرت إلى الاستثمار في السلع العامة، ستجعل من الوضع العام أسوأ، ويتوافق هذا مع الرؤى الحديثة بأن بعض السلع العامة: البنية التحتية والتعليم العام بشكل خاص تساهم على نحو إيجابي بدعم الاقتصاديات وتنميتها.

ومع ذلك، فإن هناك حجة أخرى ذات أهمية، وتنبني هذه الحجة على أساس النهج التحرري في تناوله للسلع العامة، والذي يقوم على أساس مفاده: إن المؤسسات السياسية والحكومات بشكل خاص، هي المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تدعم أو توفر السلع العامة، ولذلك فإن عليهم القيام بهذا الواجب، ومع ذلك، فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بظهور السلع العامة ونشأتها تصور (تبرز) تطورا آخر فيما يخص تزايد السكان، والإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، يتناول (Lindert) بالتفصيل التطور التاريخي للسلع العامة، وسلع الرفاهية (سلع الرعاية الاجتماعية: Welfare Goods) والتحويلات الصافية منذ القرن الثامن عشر[1]، ويوضح أن الدولة القومية تعتبر متأخرة تاريخيا عن السلع العامة، كما أنه وضح عند دراسة جذور دولة الرفاهية (الدولة الاجتماعية) أن الجمعيات والمؤسسات الدينية في المجتمعات المدنية تدعم سلعا مثل التعليم أو الرعاية الصحية والتي تطورت ونمت أكثر فأكثر، ويُكرر هذا الادعاء (الأساس السابق) من قبل العديد من الباحثين الذين درسوا تاريخ توفير سلع الرفاهية (السلع الاجتماعية)، يقول (Jason Kaufman): إن توفير (تقديم) التعليم والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر قد تم تنظيمه في داخل مجتمعات المهاجرين، ولم يكن تركيز الدولة القومية آنذاك على تقديم الرعاية الصحية أو التعليم للمواطنين، بل كان للتآخي دور كبير للقيام بذلك داخل تلك المجتمعات (مجتمعات المهاجرين).

[1] - يمكن الرجوع إلى دراسات (Scharpf) لإعادة تقييم المكاسب الاقتصادية الناتجة عن صافي التحويلات المتعلقة بتوفير السلع العامة. (Scharpf: 2000)

ويمكن استخلاص النتائج التالية من الحقائق السابقة: الحكومات ليست المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تدعم السلع العامة[1]، بعبارة ثانية: يمكن لسائر المؤسسات أن تقوم بدعم وتوفير السلع العامة، كما أن هناك مسائل أخرى تتعلق بالاعتماد على الحكومات[2]، وحتى تتم مناقشة دور الحكومات، فإن هناك فرضية ملفتة للنظر أثناء المناقشة ونادرا ما تكون واضحة، على الرغم من أنها تبدو أساسية في مخاطبة الحكومات باعتبارها المزود الرئيس للسلع العامة، وقد وصف (Stiglitz) هذه الفرضية الأساسية بأنها نظرية شعبية (Folk Theorem) وهي نظرية معروفة على نطاق واسع، ولا يمكن تتبع أصولها بسهولة، كما أنها جزء لا يتجزأ من التاريخ الشفوي، وتعمل هذه النظرية تحت (The Surface of Reservation) ويعني ذلك: أن أي نشاط يمكن للحكومة أن تقوم به، فإنه يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به على نحو جيد، أو على نحو أفضل. الثقة في قوة الأسواق عالية، وفي نفس الوقت فإن اختصاصات القطاع العام لم تحدد بشكل واضح، ومع ذلك فإنه ينبغي أن نأخذ القدرات الفردية للمؤسسات السياسية والحكومات بعين الاعتبار.

ففيما يتعلق بالسلع العامة، يبدو أن للقدرات الفريدة للمؤسسات السياسية التي تفتقر إليها المؤسسات الخاصة أهمية خاصة، ويظهر ذلك من خلال أمرين: أولهما أن الحكومات ملزمة بالرعاية سعيا وراء مجتمع أكثر تنظيما، ففي الوقت الحاضر، تعتبر الحكومات هي المؤسسات الوحيدة التي تملك القدرة والسلطة لضمان شروط الوصول المتساوية إلى السلع العامة[3]، فقد تعمل الأسواق على تحسين الحياة المعيشية، ولكنها لا تعمل على تحسين الوضع العام من ناحية توفير جميع أنواع السلع بشكل تلقائي. وثانيهما أن الحكومات في وضع أفضل بكثير من ناحية توفير السلع العامة من ممثلي القطاع الخاص،

---

[1] - يمكن تعزيز وجهة النظر بحجة أخرى: فبدلا من التأكيد على عدم رغبة المؤسسات الخاصة في الاستثمار في السلع العامة، وبدلا من تكرار مشاكل العمل الجماعي المتعلقة بتوفير السلع العامة، فإن (Barrett) يقدم العديد من الأسباب التي تجعل من التعاون الطوعي ليس ممكنا فقط، بل تجعل منه وسيلة مرغوبة في توفير السلع العامة، ومن بين هذه الأسباب مكاسب معينة يمكن أن يحصل عليها كل من يدعم توفير السلع العامة، ومنها تأثيرات الجهود المنسقة في بناء أنظمة السلع العامة مثل: بناء نظام لحماية الغلاف الجوي باعتباره من السلع العامة العالمية، فالجهود المنسقة في توفير السلع العامة العالمية تساهم في التغلب على التحديات الكامنة وراء أطروحة تدخل الحكومة في توفير السلع العامة.

[2] - الادعاء بأنه ينبغي على الحكومات تنظيم السلع العامة من أجل صيانتها والمحافظة عليها ما هو إلا أمر قد تم التأكيد عليه في الأدبيات المتعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة، ومع ذلك فإن (Ostrom) يقدم حججا تتعلق بالموارد الطبيعية المشتركة، وأن هذا الادعاء ليس له ما يبرره، بعبارة أخرى: قد يؤول التدخل الحكومي إلى وضع سيء للغاية، فالحكومات قد تفتقر إلى المعرفة الضرورية من أجل إنشاء مؤسسات عقلانية (كفوءة) تحمي الموارد المشتركة، وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف الإشراف والمراقبة قد تكون مرتفعة، وللاطلاع على الحجج والدراسات ذات الصلة والتي تؤيد هذا الادعاء، يمكن مراجعة دراسات (Ostrom: 1990).

[3] - أي ضمان الانتفاع المتاح بقدر متساو لكل الأفراد.

وعلى الرغم من أنهم متأخرون في توفير السلع العامة، إلا أنهم في وضع ليقوموا بهذا الدور على نحو أكثر كفاءة وعدالة.

القسم السابع: خاتمة Conclusion

ينقسم الحوار حول قيم السلع العامة حتى يومنا هذا إلى قسمين، أما أولهما فمتشدد (Hard Arguments) وثانيهما فمتساهل (Soft Arguments) وتحاول هذه المساهمة البحثية أن تتجاوز هذا الانقسام، فوفقا للحجة الأولى: حجة الفريق المتشدد، فإن هذه الدراسة تعتمد على المقاربة مع السلع العامة، والتي تأخذ – أي: الدراسة – الخصائص المحددة لهذه السلع من حيث الآثار الخارجية الإيجابية، لقد طرحت هذه الدراسة العديد من المسائل: أولها أن السلع العامة تعبيرات واضحة عن التضامن بين المواطنين، وثانيها أن بعض السلع العامة تدعم التواصل الاجتماعي، وتعمل كأداة معبرة عن المصالح والمساعي المشتركة بين المواطنين، وثالثها أن السلع العامة قد تكون تصويرا جليا للإحساس المشترك بالمواطنة. وفي هذا السياق فإن جانبا آخر يحتاج إلى التوضيح، فالسلع باعتبارها سلعا متاحة للجميع، فإن توفير السلع العامة دليل كاف على التضامن، كما أنه التزام مشترك بإتاحة الإنجازات الجماعية لكل مواطن، فنظام السلع العامة يرتبط بشكل وثيق بالتقدم الاجتماعي، فالتحول الكبير نحو عصر المواطنة (Age of Citizenry) في القرن التاسع عشر بات مميزا بأن السلع القيمة لم تعد مقتصرة على بعض الفئات، ولكنها باتت متاحة لكل أحد. أما الخصخصة باعتبارها بديل عن السلع العامة، فإنها قد تعرض هذه الإنجازات للخطر، ففي الدول الأوروبية الغنية بتراث السلع العامة، فإن السلع العامة في تلك الدول بيعت للمستثمرين من القطاع الخاص على نطاق واسع[1]، ومع ذلك فإن بعض الباحثين ما زال متبنيا لفكرة مفادها: إن السلع العامة تلعب دورا قويا في تطوير وتعزيز الأداء الكفوء للاقتصاد[2].

[1] - تزايدت حالات الخصخصة في جميع أنحاء العالم منذ العام 1990م، والتي بلغت ذروتها عام 1999م، ثم وصلت إلى جميع قطاعات الإنتاج الصناعي تقريبا، وبعض تلك السلع التي تناولتها المناقشات على أنها سلع عامة: البنية التحتية والاتصالات، والطاقة والخدمات والمرافق العامة، والزراعة والمؤسسات المالية وقطاع الائتمان، وقطاع التصنيع ووسائل الإعلام، ومع أن أوروبا تظهر في المراتب الأولى فيما يتعلق بالخصخصة حجما وعددا، إلا أنها باتت ظاهرة عالمية تعم البلدان.

[2] - لمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة دراسات (Sachs: pp. 251-255, 278-284 ,2005).

وأخيرا: فإن وجهات النظر المتباينة حول السلع العامة، والتي تم تطويرها في هذه الدراسة، توصل إلى استنتاج مختلف ومفاده: إن شكل النظام المالي أو شكل الملكية لا يعد مرتكزا أساسيا عند مناقشة السلع العامة، بل إن آثار الخصخصة فيما يخص قيود الانتفاع[1] (Entrance Barriers) المفروضة على السلع العامة تعد أمرا مزعجا وشاقا (ومكلفا) على الأفراد، وعلى وجه الخصوص: بما أن الناس يفتقرون إلى حوافز معينة لتطوير أنماط التفاعل والتبادل بين الأفراد، فإن السلع العامة تعتبر مناسبة لتعزيز أنماط التبادل الحضاري، ومع ذلك فإن الأثر الإيجابي يعتمد على بنية محددة من قيود الانتفاع المفروضة على السلع العامة.

شكر وتقدير

تشكر الباحثة (Angela Kallhoff) زملاءها في جامعة شيكاغو، والذين كانوا على استعداد تام؛ لمناقشة المسودات السابقة لهذه الدراسة، وتخص بالذكر: (Martha C) و(Nussbaum) و(Winnifred Sullivan)، بالإضافة إلى أعضاء الفريق البحثي في مركز (Martin E. Marty).

تمويل الدراسة: تم دعم هذه الدراسة والمتعلقة بالسلع العامة بوساطة منحة بحثية لـ (Feodeor Lynen) في مؤسسة (Alexander of Humboldt–Foundation)، حيث أتاح هذا التمويل عامين من البحث والدراسة في جامعة شيكاغو، وتمتن الباحثة (Angela Kallhoff) بشكل خاص لمركز (Martin E. Marty)؛ لما قدمه من دعم لهذه الدراسة بالتعاون مع الزملاء البحثيين.

نبذة عن حياة الباحث: تعد الباحثة (Angela Kallhoff) أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا / النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة، كما أنها نشرت مقالات عديدة عن أخلاقيات البيئة والفلسفة السياسية، كما أنها أعدت بحثا بعنوان: لماذا تحتاج الديمقراطية السلع العامة؟.

[1] - قيود الانتفاع تعني الرسوم المفروضة على الانتفاع بالسلع العامة، والتي تقيد من حرية المستهلكين عند الانتفاع بتلك السلع.